ملامح الوعي الاجتماعي عند المرأة الكويتية*
دراسة ميدانية على عينة طبقة من النساء الكويتيات

نضال حميد الموسوي**

* ملخص لرسالة الدكتوراه التي حصلت عليها الباحثة بنفس العنوان.

** حصلت على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة عين شمس عام ١٩٩٠م.
تعمل حاليا مدرسة بقسم الاجتماع ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت.

الملخص

لأهمية العنصر النسائي في مجال التنمية في المجتمع الكويتي، ولندرة البحوث العلمية التي دارت حول دور المرأة في هذا المجال.

جاء موضوع الدراسة تحت عنوان «وعي المرأة الكويتية بنفسها وبواقعها الاجتماعي، ووعي المجتمع بالمرأة، في حقبتين مختلفتين في التاريخ الاجتماعي الكويتي، وهما حقبتا تدفق الثروة النفطية وما بعدها.

وتكمن أهمية هذا البحث أنه في حقيقته يهدف إلى أمرين أساسيين هما:

١ ـ توصيف الوعي بالمرأة، ووعي المرأة بواقعها في الفترتين المذكورتين في المجتمع.

٢ ـ ربط تغير الوعي الخاص والعام بالمرأة والتغير الأساسي الاقتصادي (المادي) للمجتمع باعتباره الوجود المادي المحدد النهائي للوعي.

وتتجسد أهمية هذا البحث في جانبية النظري والميداني إذ يقدم الجانب النظري حالة دراسية جديدة في تأكيد الفرضيات الأساسية المتعلقة بالوعي الاجتماعي، وبالعلاقة الجدلية القائمة بين الوجود المادي والوعي الاجتماعي. كما يعتبر بحثاً له أهميته العلمية بالنسبة لعلم الاجتماع، حيث يثري الرصيد البحثي القليل حول إحدى المسائل النظرية والجوهرية الخاصة بالسلوك الإنساني وهو مسألة الوعي الاجتماعي.

أما بالنسبة لأهمية الجانب الميداني لهذا البحث، فهي تكمن في الفائدة التي يمكن أن تتمخض عنها نتائجه الميدانية بالنسبة للمرأة الكويتية بشكل خاص وبالنسبة لتنمية المجتمع الكويتي بشكل عام.

ففيما يتعلق بالمرأة الكويتية، فإن الاهتمام بتوصيف الوعي الاجتماعي بالمرأة الكويتية في الفترة الحالية (ما بعد النفط) قد يدفع إلى إعادة تقويم عملية التنشئة الاجتماعية القائمة بهدف إزالة الجوانب التي تسهم في تزييف وعي المرأة الكويتية بنفسها وبمكانتها الاجتماعية، وبدورها في المجتمع، أما فيما يتعلق بتنمية المجتمع الكويتي، فإن هذه الدراسة بنتائجها التي أمكن التوصل إليها تشكل مادة علمية تسترشد بها الجهات التربوية والمجتمعات النسائية المهتمة بتحسين أوضاع المرأة، في إنضاج الوعي العام عند المرأة الكويتية، كما تسهم هذه النتائج في إعطاء دفعة قوية لعجلة التنمية في المجتمع الكويتي من خلال المشاركة الجماهيرية، وفق تخطيط سليم لسياسة اجتماعية تقوم على تطور وعي المرأة الكويتية لذاتها وبيئتها الاجتماعية، وبدورها التنموي، مما يعطيها قوة الدفع في المشاركة الفعالة في أهمية المجتمع الكويتي.

مقدمة

أولاً: الرؤية النظرية

لا بد لكل بحث من رؤية نظرية توجه عملياته وخطوات السير فيه، وفي هذا البحث تم اختيار الاتجاه البنائي التاريخي النقدي الذي يضم عدداً من القضايا والمنطلقات من تيارات متسقة في الإجمال من حيث نظرتها للمجتمع والإنسان، ومن حيث تركيزها على أسس تطور المجتمع الإنساني، ومن حيث رؤيتها لمهام العلم الاجتماعي كصلة تسعى إلى المساهمة في تطوير المجتمع نحو الأفضل. وهذا يعني أن هذا الاتجاه قد تم اختياره وفق مبررات علمية معرفية تاريخية، وليس وفقاً لأسباب أيديولوجية معينة ومبررات الأخذ بهذا الاتجاه ترجع إلى أنه[1]:

١ ـ أكثر الاتجاهات المتاحة تعبيراً عن علم الاجتماع وخصائصه.
٢ ـ أكثر الاتجاهات واقعية، حيث ركز على ظواهر وعمليات أكدها الواقع الاجتماعي.
٣ ـ يركز على الملموس من ظواهر المجتمع كالأساس الاقتصادي ونمط الإنتاج.
٤ ـ يؤكد على الجوهر الإنساني المتمثل في العقل والوعي والإرادة.

ثانياً: القضايا والمفاهيم النظرية الأساسية

تم التمييز بين مجموعتين من المفاهيم والقضايا، **المجموعة الأولى:** مجموعة المفاهيم والقضايا العامة الضرورية لفهم المجتمع المحدد.

والمجموعة الثانية: وتشمل القضايا والمفاهيم النوعية وسنحاول أن نحدد سياق المجموعة الأولى من خلال موضوع محدد هو «الوعي الاجتماعي بالمرأة الكويتية». ولذا، لا بد من أن نبدأ بالصياغة العامة للوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي والذي يقول مؤسس هذا الاتجاه في كتابه «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي» من خلال عملية الإنتاج الجماعي في علاقات محددة يتشكل البناء الاقتصادي للمجتمع الذي تبنى عليه البنية الفوقية القانونية والسياسية،

والذي تقابله أشكال محددة من الوعي الاجتماعي. وإن البشر هم الذين ينتجون في أفكارهم وتصوراتهم، وهم محددون بتطور محدد لقوى وعلاقات الانتاج[٢]. وبذلك يمكننا فهم الاطار العام للعلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي. ولعل أهم تلك المفاهيم:

١ ـ أن الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي مشروطان بتكوين اجتماعي واقتصادي محدد.

٢ ـ أن الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي يتغيران بتغيير التكوين الاقتصادي والاجتماعي.

٣ ـ أن فهم الوعي الاجتماعي يتطلب فحص وتشخيص الأساس أو القاعدة المادية للمجتمع.

٤ ـ أن فهم الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي يتطلب تناولاً تاريخياً يتيح المقارنة بين المراحل التاريخية لفهم الإطار المتغير للعلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي[٣].

أما أهم المفاهيم العامة الضرورية في هذا السياق فهي التكوين الاجتماعي الاقتصادي ونمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج وقوى الإنتاج والبنية الفوقية.

١ ـ التكوين الاجتماعي الاقتصادي ـ أو التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ـ هي حالة كيفية لمرحلة محددة ـ يعيشها المجتمع وتعبر عن ترابط مكونات هذا المجتمع الأساس والبناء الفوقي المرتبط به والمتأسس عليه. ويأخذ اسمه اقطاعي أو رأسمالي باعتبار نمط الإنتاج السائد فيه.

٢ ـ الأساس والبناء الفوقي. إن مفهومي القاعدة والبنية الفوقية هما تطبيق أكثر عينانية لمفهوم التشكيل أو التكوين في الواقع الملموس. وهذه المقولة تمكن الباحث من فهم الطريقة التي يحدد بها أسلوب الإنتاج في المحصلة. فالقاعدة هي العلاقات المادية أما البنية الفوقية فتشمل مجموعة بنيات فرعية هي البنية السياسية والتشريعية والفلسفية والأخلاقية والجمالية والدينية.

٣ ـ أسلوب الإنتاج: هو قوى وعلاقات الإنتاج وطريقة المجتمع التي حددتها الظروف التاريخية، للحصول على ضروريات الحياة، وإنتاج الخبرات. وهو

يلعب دوراً هاماً وليس وحيداً في تطور وتغيير التكوين الاجتماعي ككل ـ والقوى المنتجة أحد مكونات أسلوب الإنتاج الأساسية، وأهم عنصر فيها هو البشر. وإذا أمكن لنا الإجابة عن الأسئلة التالية سيمكن لنا أن نحدد هوية التكوين الاقتصادي الاجتماعي وطابعه العام.

١ ـ ما وسائل الإنتاج الرئيسية في المراحل التاريخية المحددة؟ وما الوزن النسبي لكل منها في الإنتاج؟

٢ ـ ما أشكال ملكية هذه الوسائل ـ أهي خاصة أم عامة أم مختلطة؟

٣ ـ من يملك وسائل الإنتاج؟ وما التوزيعات الرئيسية لمن يملكون؟ (أفراد ـ جماعات ـ الحكومة ـ قطاعات أجنبية)؟

٤ ـ ما أهم أنماط السيطرة على وسائل الإنتاج؟ أو على توظيفها من حيث الشكل القانوني والمضمون ومكان الاستثمار محلي ـ عربي ـ أجنبي.

٥ ـ ما أهم صيغ عوائد الملكية ـ ربح ـ ريع.. الخ.

٦ ـ من المنتجون؟ وما أهم خصائصهم الديموجرافية والطبقية والتعليمية؟

٧ ـ ما العلاقة بين المنتجين وأدوات العمل؟

٨ ـ ما أهم شروط العمل وعوائده؟

٩ ـ ما صور الفائض وما مجالات توظيفه وتعيينه؟

المجموعة الثانية: المفاهيم والقضايا ذات الصلة بدراسة الوعي

وهذه المجموعة هي ذات الصلة المباشرة بالموضوع المحدد للبحث وسوف يتم تحديد مفهومها من خلال النظرية الأساسية التالية.

الوجود الاجتماعي يحدد الوعي الاجتماعي وإن الأخير يعكس الأول. ويتطلب ذلك الإجابة على الأسئلة التالية:

١ ـ ما الوجود الاجتماعي ومحدداته وأنماطه؟

٢ ـ ما الوعي الاجتماعي ومحدداته وأنماطه وأشكاله؟

٣ ـ ما أنماط العلاقات بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي؟

١ ـ الوجود الاجتماعي العام

ويقصد به جملة الشروط والعناصر المشتركة التي تشكل الإطار العام الذي

يعيش فيه أعضاء مجتمع ما ــ سواء تم توزيعهم في طبقات أو في مجموعات في مرحلة تاريخية محددة بالقاعدة الاقتصادية للمجتمع ــ مثل أسلوب الإنتاج ــ وبيئة المجتمع الاقتصادية والبيئة الجغرافية.

٢ ـ الوجود الاجتماعي للجماعات

هو الوجود الاجتماعي لجماعة ما أو طبقة ما، كالأسرة الريفية أو البدوية أو الحضرية. ويتحدد هذا الوجود بالموقع الطبقي وللمجتمع المحلي في إطار الوجود بالمعنى العام.

٣ ـ الوجود الفردي

هو محصلة لتفاعلات اجتماعية كثيرة وتعطيه خصائصه ككائن اجتماعي.

في ضوء ما سبق يشمل الوجود الاجتماعي المستويات التالية:

أ ـ المستوى التفسيري العام الذي يتحدد بالخصائص العامة للتكوين الاقتصادي والاجتماعي الكويتي.

ب ـ المستوى التفسيري الوسيط هو مستوى البيئة الطبقية في كل مرحلة تاريخية محددة.

جـ ـ مستوى الفرد الاجتماعي الذي تتحدد خصائصه في ملكيته أو عمله.

٤ ـ الوعي الاجتماعي

الرواد قدموا الخطط العامة لمعنى الوعي باعتباره انعكاس العلاقات الاجتماعية التي تم تكوينها من نظريات وآراء متنوعة سياسية وعلمية وتعليمية وفلسفية وأخلاقية ودينية وفنية تعبر عن وعي الناس بالجوانب والأبعاد الطبيعية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في الحياة[٤].

مستويات الوعي الاجتماعي

في إطار فهم مستويات الوعي ناقش المهتمون بهذه المستويات بعدي السيكولوجية أو النفسية الاجتماعية والأيديولوجيا أو المصالح باعتبارهما مكونين أساسيين للوعي. وتحوي السيكولوجيا الاجتماعية المشاعر والاتجاهات والأمزجة

الاجتماعية التي تتحدد بالوجود الاجتماعي للأفراد والجماعات، وتمثل حلقة الوصل التي تنقل تأثير الوجود المادي إلى مستوى الوعي.

أما الأيديولوجيا فهي جملة أفكار ورؤى ونظريات ومعتقدات تتحدد بالنشاط المادي الإنتاجي للناس[٥] إن تحليل الاتجاه التاريخي البنائي للأيديولوجيا يركز على النقاط التالية:

أولاً: إن الأيديولوجيا عبارة عن منظومة من الأفكار والآراء والمفاهيم.

ثانياً: أنها تعكس نظام العلاقات الاجتماعية الأساسية في المجتمع.

ثالثاً: أنها تستند إلى المادة الفكرية التي تكونت في مراحل تاريخية سابقة أو تكوينات سابقة كالدين واللغة والفن والعلم.

رابعاً: إنه في المجتمع المتباين طبقياً أكثر من أيديولوجية تختلف عن بعضها البعض من حيث انتشارها وهيمنتها.

خامساً: إن الأيديولوجية السائدة في عصر معين هي أيديولوجية المسيطرين على الثروة والسلطة ذات الصلة بمصالحهم.

درجات الوعي وأنماطه

هناك تقسيمات لدرجات الوعي أكثرها شيوعاً الوعي الفردي مقابل الجماعي والاجتماعي العام والوعي العفوي التلقائي اليومي مقابل الوعي الأيديولوجي. فالوعي الفردي يتحدد بالوجود الفردي وهي نتاج لتفاعلات الفرد ووجوده في المجتمع أما الوعي الاجتماعي ـ هو نتاج لوعي الأفراد المتباعدين ـ للعلاقات الاجتماعية بجميع مظاهرها.

التعريفات الإجرائية لمفاهيم البحث

١ ـ خصائص التكوين الاقتصادي الاجتماعي الكويتي المتغير: إن نمط وأسلوب الإنتاج الذي صاغ خصائص التكوين الاقتصادي والاجتماعي الكويتي خلال الفترة التاريخية التي حددها البحث، تتمثل في مرحلتين:

١ ـ مرحلة ما قبل النفط: وكان الانتاج فيها يعتمد على[٦]:

أ ـ الغوص وصيد اللؤلؤ.
ب ـ التجارة.
جـ ـ الرعي والزراعة.
د ـ بعض الحرف الأخرى.

وكان الطابع العام لهذا النمط هو طابع رأسمالي جنيني متفاعل مع بعض أشكال ما قبل الرأسمالية ــ تنتمي إلى مزيج من الاقتصاد الطبيعي والمعاشي والعائلي. وكان يجمع ما بين الملكية الخاصة وملكية العائلة شبه الجماعية وكان ريعياً.

٢ ـ أما مرحلة ما بعد النفط: فهو نمط رأسمالي تجاري يعتمد على الريع النفطي بالدرجة الأساسية وتسوده الملكية الخاصة ويركز على التجارة بالمعنى الواسع (عقارات وخدمات وسلع مستوردة) ويعتمد على العمل المأجور الوافد وبذلك ينقسم المجتمع الكويتي غير الطبقة الحاكمة إلى طبقة تجار وموظفين.

الوجود الاجتماعي العام

يتحدد هذا الوجود بالريع النفطي وما يترتب عليه من علاقات توزيعية بين العائلات والأسر ويتوزع الريع على خدمات مجانية والتعليم والإسكان والثقافة.

الوجود الطبقي

ويقصد به الخصائص المميزة والمشتركة بين أعضاء طبقة ما والتي تميزها عن غيرها من الطبقات.

الوجود الفردي

هو وجود الفرد في طبقة من المجتمع الكويتي في لحظة تاريخية، وهو وجود يتأثر ويتحدد:

أ ـ بالخلفية الأسرية.
ب ـ الوجود الطبقي للفرد وأسرته.
جـ ـ الخبرات والخصائص التي يتمتع بها الشخص كالنوع والتعليم والمهنة.

ولدراسة مستويات ودرجات وأشكال وعي المرأة والوعي الاجتماعي العام بالمرأة، هناك عدة أبعاد مجتمعية وطبقية ونوعية لا بد من فحصها وتحليلها[٧]:

١ ـ الوعي الاجتماعي العام بالمرأة من خلال:

أ ـ مدى تملك المرأة الكويتية بوسائل الإنتاج ونمطه.

ب ـ موقعها من العمل وتنظيماته.

جـ ـ موقع المرأة من النظام التعليمي.

د ـ موقعها من مؤسسات المشاركة السياسية الاجتماعية.

هـ ـ القوانين المختلفة المحددة لحقوق وواجبات المرأة في العمل، التعليم، المنظمات المختلفة.

و ـ صورة المرأة في مؤسسات تشكيل الوعي.

- في التعليم.
- في الإعلام.
- في الثقافة الشعبية.

الصياغة المنهجية للبحث

فرضيات البحث

هذا البحث استطلاعي، ووصفي، وتفسيري، ويتطلب تحقيق مثل هذه الأهداف العلمية أن نبدأ بالفرضيات التالية:

١ ـ **الفرضية الأولى:** الوعي الاجتماعي العام بالمرأة الكويتية ليس وعياً ثابتاً مطلقاً بل هو وعي متغير بتغيير الأساس الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الكويتي.

يتطلب التثبيت من هذه الفرضية العامة واختيارها القيام بتحليلات تاريخية لمرحلتين بارزتين هما مرحلة ما قبل النفط ومرحلة ما بعد النفط ويتطلب ذلك الإجابة على الأسئلة التالية:

الأول: ما أهم خصائص التكوين الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع الكويتي قبل تدفق الثروة وبعدها.

الثاني: ما أهم ملامح الوعي الاجتماعي العام بالمرأة الكويتية من خلال الحقبتين المذكورتين.

٢ ـ **الفرضية الثانية**: يتفاوت الوعي الاجتماعي بالمرأة الكويتية خلال الحقبة التاريخية المحددة تبعاً للتفاوت الطبقي والتمايزات الاجتماعية الأساسية في المجتمع الكويتي، ويعني ذلك أن الوعي بالمرأة يختلف باختلاف الطبقات رغم الاعتراف بوجود حدود مشتركة بين كل الطبقات ويتطلب ذلك الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما أهم الطبقات الاجتماعية في المجتمع الكويتي في كل مرحلة من المراحل المذكورة؟
- ما مدى ملامح الوعي بالمرأة لدى كل طبقة من الطبقات الأساسية في كل مرحلة من المراحل التاريخية التي حددها البحث؟
- ما أهم نقاط الاتفاق والتباين بين الطبقات حول الوعي بالمرأة الكويتية؟

٣ ـ **الفرضية الثالثة**: تغير وعي المرأة الكويتية بنفسيها بتغير التكوين الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع الكويتي خلال الحقبتين المذكورتين.

ثالثاً: الأساليب المنهجية الأساسية

هناك عوامل أثرت في اختيار الأساليب المنهجية الملائمة للبحث الراهن تتركز في الآتي:

الأول في متطلبات الإطار النظري العام للبحث **والثاني**، في أهداف البحث وطبيعة بعض فرضياته، **والثالث** في حصاد الخبرة بالدراسات السابقة حول الوعي بصفة عامة، وحول أوضاع المرأة الكويتية ووعيها بصفة خاصة. وهذه العوامل حددت اختيار الأساليب التالية:

١ ـ الأسلوب التاريخي.
٢ ـ الأسلوب الجدلي.
٣ ـ الأسلوب الإحصائي.

١ ـ **الأسلوب التاريخي**: أكد «رايت مليز» في كتابه المشهور «الخيال العلمي والاجتماعي» بأن أسلوبه التاريخي بمثابة عمود فقري للدراسات الاجتماعية

بصفة عامة وعلم الاجتماع بالتحديد ولأن مرحلة ما قبل تدفق الثروة النفطية قريبة تاريخياً. وهناك من عايشوا هذه الفترة من الرجال والنساء، فسوف تكون مصادر الحصول على المعلومات التاريخية على النحو التالي:

١ ـ الدراسات والبحوث التاريخية.
٢ ـ البيانات الإحصائية المتاحة عن مرحلة ما قبل تدفق الثروة النفطية.
٣ ـ التاريخ الشفهي الذي نحصل عليه بإجراء مقابلات مع من عايشوا الأحداث.

٢ ـ **الأسلوب الجدلي**: يعنى هذا الأسلوب بضرورة التعامل الشمولي مع الظواهر الأساسية في البناء الاجتماعي في مرحلة تاريخية محددة ويساهم كأسلوب علمي في تصنيف المادة العلمية والتاريخية والميدانية للتمييز بين الجوهري والثانوي والمطرد المستمر نسبياً والطارىء ومن أشكال الظواهر ومضامينها.

٣ ـ **الأسلوب الإحصائي**: على اعتبار أن الإحصاء وسيلة للفهم والعرض والوصف والتفسير أحياناً، وسوف تستخدم الأسلوب الإحصائي في مقارنة البيانات الرسمية التي ترتبط بسلاسل زمنية وفترات تاريخية معينة.

أهم مصادر جمع البيانات

تنقسم هذه المصادر إلى قسمين: الأول ويقصد به المصادر الجاهزة كالبيانات والمعلومات التاريخية والبيانات الإحصائية الرسمية، وبعض عناصر الثقافة الشعبية بالإضافة إلى الإفادة من الدراسات السابقة، ونتاج البحث الحالي.

والثاني من المصادر للبحث يتمثل في دراسة عينة بشرية تشكل الإطار البشري للبحث.

رابعاً: الإطار البشري (العينة)

استناداً إلى الإطار النظري الذي يربط جدلياً بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي وإلى الفرضيات المستمدة منه، كان من الضروري اعتبار البعد الطبقي في دراسة أنماط الوعي وأشكاله سواء كانت أشكالاً سياسية أو حقوقية،

ولقد حكم اختيار مفردات العينة في مرحلة ما قبل النفط ما هو متاح من الحالات التي لم تتجاوز عشر حالات من الذكور ومثلهم من الإناث.

أما بعد النفط فقد أخذنا عشرين حالة من الذكور وعشرين حالة من الإناث، وكان لا بد من وضع بعض الشروط:

أولاً: شرط السن: أن يكون عمر العينة ما قبل النفط ستين عاماً فأكثر وما بعد النفط يتراوح من ٣٠ ـ ٤٠ عاماً.

ثانياً: الشرائح الطبقية: وهي مشكلة واجهناها في المجتمع خاصة ما يتعلق بمقدار الثروة فاعتمدنا على الإخباريين وبعض المؤشرات الشائعة في المجتمع حول الشرائح الأكثر غنى.

بعد استعراضنا للصياغة المنهجية للبحث، نحاول استطلاع ملامح الوعي الاجتماعي بالمرأة الكويتية في مرحلة ما قبل النفط وهي المرحلة التي سبقت تدفق الثروة النفطية وتراكمها وتوظيفها الاجتماعي الذي صاحبته تغيرات اجتماعية متعددة الاتجاهات. وذلك من خلال الكشف عن أهم ملامح التكوين الاجتماعي ــ الاقتصادي للمجتمع الكويتي في مرحلة ما قبل النفط وأثرها في تشكيل الملامح العامة والأساسية للوعي الاجتماعي بالمرأة الكويتية.

أولاً ـ أهم ملامح التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي للمجتمع الكويتي في مرحلة ما قبل النفط

يتطلب الكشف عن الملامح الرئيسية للتكوين الاجتماعي ــ الاقتصادي للمجتمع الكويتي في مرحلة ما قبل النفط استطلاع الأمور الهامة التالية:

أولاً: البيئة الطبيعية: إن البادية والبحر لهما دورهما الواضح في المجتمع الكويتي من تحديد للإطار العام للعمل الإنساني وتحديد موضوعات هذا العمل ووسائل الإنتاج الرئيسة. فالكويت تقع على مدخل مائي هو «جون الكويت» الذي يتميز بضحالة مائه وتوفير الحماية للسفن، ومن ثم فقد عمل أهل البادية في صيد اللؤلؤ والغوص. وظهرت صناعة السفن والأعمال المساعدة لها والتجارة مع آسيا والهند خاصة. أما الزراعة فقد كانت محددة بسبب قلة المورد المائي. وإجمالاً

فإن النشاط التجاري وتجارة اللؤلؤ هو النشاط المهيمن.

ثانياً: السكان: هناك عدة تقديرات لسكان الكويت في مراحل مختلفة، داخل مرحلة ما قبل النفط، ولأنها تقديرية وليست تفصيلية فقد استبعدناها. وسنعرض لأهم المؤشرات التالية:

١ ـ كان عدد سكان الكويت عام ١٩٥٧ ـ ٢٠٦,٤٧٣ ألف نسمة.
وصل عام ١٩٦٥ إلى ٤٦٧,٣٣٩ ألف نسمة.
وفي عام ١٩٧٠ بلغ ٧٣٨,٨ نسمة[٨].

٢ ـ كانت نسبة الأمية لقوة العمل الكويتية عام ١٩٦٥ هي ٥١,٩٪ انخفضت عام ١٩٧٠ إلى ٤٤,٥٪.

٣ ـ النسبة الأكبر كانت تعمل في قطاع الخدمات ثم الكهرباء والغاز ثم المناجم والنفط والتجارة.

ثالثاً: الأنشطة التجارية

١ ـ **الغوص والتجارة:** اعتمدت مدينة الكويت العاصمة على التجارة مع الهند الشرقية الإنجليزية، ويقدر عدد سفن الكويت عام ١٨١٦ بحوالي مائة سفينة وبلغت حصة الكويت من التجارة عام ١٨٣١ ٥٠٠,٠٠٠ دولار من الواردات وحوالي مائة ألف من الصادرات[٩].

٢ ـ **صناعة السفن:** ندرة الموارد الطبيعية في البر أسهمت في الاتجاه إلى الخليج ونشأت صناعة السفن وبدأت بصناعة البغلة وهي نوع من السفن الشراعية ـ تستخدم في النقل البحري ـ ثم البوم[١٠].

رابعاً: علاقات التملك وعلاقات العمل

شهدت علاقات التملك وعلاقات العمل أنماطاً فرعية. فكان هناك من يعمل لحسابه ويملك أدوات عمله ولا يستخدم عمالة مأجورة، وهناك من يوظف عاملاً مأجوراً ومن يبيع قوة عمله مقابل أجر نقدي أو عيني.

ويمكننا في ضوء ما سبق أن نصدر استخلاصاً حول هوية النمط الإنتاجي المسيطر وبالتالي الخصائص العامة للتكوين الاجتماعي الاقتصادي الكويتي في

حقبة ما قبل تدفق الثروة النفطية، على النحو التالي:

١ ـ إن النشاط الأكثر إسهاماً في الدخل القومي وأكبر قوة عمل كويتية هو النشاط التجاري.
٢ ـ النشاط التالي له هو الصيد وخاصة صيد اللؤلؤ.
٣ ـ إن أدوات العمل بدائية وبعضها يملكه أصحاب السفن والبعض الآخر يملكه العمال.
٤ ـ موضوعات التملك الأساسية السفن ورؤوس الأموال.
٥ ـ عوائد الإنتاج توزع بين حصص ريعية لأصحاب السفن وأصحاب رأس المال وبين أجور العمال.
٦ ـ نشاط السلف كان نشاطاً بارزاً سواء للتجار أو للعمال.
٧ ـ أن الديون على مستأجري السفن وعلى العمال وأسرهم كانت ظاهرة ملحوظة.
٨ ـ أن بعض المهن والأدوار على ظهر سفن الصيد كانت تورث لبعض الأبناء.
٩ ـ أن معظم الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية كانت تمارس في الغالب سواء في البحر أو البر.

خامساً: التركيب الطبقي

١ ـ يوجد على قمة الهرم الطبقي الشيوخ والأسرة الحاكمة أسرة «آل صباح» وتنتمي إلى قبيلة عنيزة وكانت تعتمد في معيشتها قبل النفط على بعض الرسوم والضرائب التي فرضتها على أسهم الغوص وفلوس التجارة وعلى ريع بعض الممتلكات والنخيل التي كانت للأسرة في البصرة بالعراق وتتألف الأسرة الحاكمة من مجموعة من الأسر التي ترتبط بعضها ببعض برابطة القرابة وتذكر نورة الفلاح أن وسائل الإنتاج كانت معظمها للحاكم وكان يتمتع بسلطة مطلقة.
٢ ـ المجموعة الطبقية الثانية وهي طبقة التجار، ويرجع بروز التجارة كأحد الأنشطة الاقتصادية المهمة إلى البيئة الطبيعية حيث كان الاعتماد على الاستيراد لسداد معظم الحاجات.
٣ ـ أصحاب الأعمال مالكوا وسائل الإنتاج من التجار وأصحاب السفن.

٤ ـ جماعة المنظمين والمشرفين والوسطاء سواء على ظهر السفن أو على البر.

سادساً: أهم ملامح البنية الفوقية

١ ـ ملامح نظام الحكم

نظراً لتجانس الحياة الاجتماعية ومحدودية عدد السكان والمسافة الجغرافية للكويت فقد فرض هذا أن يكون الحكم شورياً أو على نظام المشورة الجماعية. وتم اختيار «صباح الأول» مسؤولية الحكم بطريقة الاختيار التي تماثل طريقة الانتخاب. ومع زيادة رقعة الكويت، عمل المرحوم الشيخ «مبارك الصباح» عام ١٨٩٦ على تكريس الحكم الفردي بمعزل عن أثرياء الكويت وطبقة التجار. فنقل الكويت من عهد المجتمع الطبقي إلى شكل الدولة التي يجب أن يكون لها الولاء، وأصبحت الكويت إمارة مستقلة في شؤونها الداخلية. وفي عام ١٩٣٧ تقدم مجموعة من الشباب إلى سمو الأمير أحمد الجابر مطالبين بموافقته على قيام مجلس تشريعي يتولى السلطة التشريعية، وقد استجاب لذلك. وقام أعضاء المجلس بعد انتخابهم باختيار سمو المرحوم الشيخ «عبد الله السالم» رئيساً للمجلس. وأهم مكاسب هذا المجلس هو تشريعه للقانون الأول الذي كان أول دستور قانوني للكويت وصدق عليه الشيخ أحمد الجابر.

بداية نظام التعليم الرسمي

إن التعليم في الكويت بدأ قبل ظهور النفط لكنه كان بأشكال محددة وضيقة معتمدة اعتماداً كلياً على الجهد الذاتي للمعلم، أو إمام المسجد، وكان التعليم الديني هو الأساس. وفي عهد الشيخ مبارك تم افتتاح المدرسة المباركية نسبة إلى عهد الشيخ مبارك الصباح، والأحمدية عام ١٩٢١ نسبة إلى عهد أحمد الجابر. وصدر قانون المعارف عام ١٩٣٦ الذي عبر عن مرحلة هامة في تحول الاهتمام بالتعليم من القطاع الأهلي إلى القطاع الحكومي المنظم وإنشاء مدرسة للبنات عام ١٩٣٨.

سابعاً: العلاقات الخارجية والتبعية للظنام الرأسمالي العالمي

أدركت بريطانيا البعد المكاني الاستراتيجي للكويت وخصوصاً بعد نجاح الفرس في فرض حصارهم على البصرة عام ١٧٧٦، وترتب على ذلك هجرة

عدد من تجار البصرة وأثريائها للكويت وحاول البريطانيون اقناع الشيخ «جابر عبد الله بن صباح» بالحماية البريطانية. وأتيحت لهم الفرصة في عهد الشيخ جابر الأول عام ١٨٥٦ برفع الراية الإنجليزية على أرض بلاده وتم توقيع اتفاقية مع الشيخ مبارك الصباح حصلت بريطانيا بموجبها على الأفضلية في الكويت، ويهمنا أن نرصد عدداً من الاستخلاصات التالية ذات الصلة بفهم الوعي الاجتماعي بالمرأة الكويتية في مرحلة ما قبل النفط فيما يلي:

أولاً: إن المجتمع الكويتي قبل النفط كان مجتمعاً تقليدياً بسيطاً محدود الموارد حكمت بيئته الطبيعية خاصة موقعه وطبيعته الجغرافية الأنشطة الإنتاجية الرئيسية. ومن ثم كانت التجارة نشاطاً أساسياً لتوفير الحاجات الأساسية وكان البحر مجالاً للصيد والتجارة في اللؤلؤ.

ثانياً: ترتب على هذا الوضع تجانس نسبي في القوى الاجتماعية وإن كانت الهيمنة لتجار وأصحاب رؤوس الأموال.

ثالثاً: لم تكن البنية الطبقية متبلورة، باستثناء سيطرة التجار وأصحاب السفن وكانت القوى العاملة متباينة ومبعثرة، لمحدودية سوق العمل.

رابعاً: طبقت خصائص التجارة، والتجارة كنشاط، التكوين الاجتماعي بطابعها ـ فلم يطور التجار ـ نتيجة لطبيعة التجارة ـ والفن الإنتاجي، بل اعتمدت على الريع وتوظيفه في النشاط التجاري نفسه دون إعادة إنتاج موسعة لصناعة اللؤلؤ ولا لموضوعات التجارة.

خامساً: بالرغم من سطوة الثقافة التقليدية ذات الارتباط بالدين الإسلامي وبطبيعة المجتمع الصحراوي الساحلي، فقد نشأت ثقافات فرعية نتيجة اتصال التجار بالعوالم الخارجية خاصة العراق وإيران والهند.

سادساً: إن النظام السياسي جمع بين العائلية والقبلية واعتمد على صلات المصاهرة بين العائلات الكبيرة وإن عائلة الصباح استطاعت أن تقوم بدور متوازن بين التجار والعامة عندما نظمت عمليات الغوص والتجارة.

سابعاً: محدودية البيئة وفقرها النسبي قبل النفط فرضت اتجاه الحكومة

إلى بريطانيا لتوفير بعض الحماية والحاجات الضرورية لسكان المجتمع بسبب ما تعرض له المجتمع الكويتي من عدوان خارجي، من أبرزه حرب القرين وحرب الجهراء عام ١٣٣٨هـ.

ثامناً: كان النمط المهيمن إنتاجياً، والنمط التجاري الريعي الذي اعتمد على الملكية الفردية وتوظيف الفائض الاقتصادي في مزيد من الأنشطة التجارية.

تاسعاً: تمثلت أهم مظاهر الصراع الاجتماعي في سطوة التجار وأصحاب السفن على العمال واستقلالهم بالديون.

عاشراً: كان الوعي الاجتماعي العام أقرب إلى التجانس النسبي فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، قضايا التعليم والمرأة، وإن كان وعي مجموعات التجار أكثر تبلوراً بسبب الاتصال بالعالم الخارجي وبسبب الفرص المادية المتاحة لهم.

ثانياً ـ الوعي بالمرأة الكويتية في مرحلة ما قبل النفط

لكي نقف على حقيقة الوعي الاجتماعي بالمرأة الكويتية في مرحلة ما قبل النفط يتطلب الأمر منا استطلاع البيئة الاجتماعية التي تعايشها المرأة الكويتية من حيث مكانتها في الأسرة، وتنشئتها، وتعليمها وزواجها، وخروجها إلى العمل.

أولاً: المرأة في الأسرة الكويتية

طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في مجتمع ما قبل النفط قد فرضت نمطاً معيناً من العلاقات الأسرية والأنساق القيمة (البناء الفوقي) التي أسهمت في تشكيل علاقات أفراد المجتمع وبخاصة النظام الأسري، وخصوصاً العلاقة القائمة بين أفراد الأسرة من ذكور وإناث. كان المجتمع قبل النفط ذا وحدات أسرية كبيرة، وكان مجتمعاً تكاتفياً بالضرورة، وذلك لمساهمة معظم أفراده في الإنتاج، وإن كانت مساهمة المرأة بقدر أو بآخر داخل البيت وخارجه محدودة، نظراً لأن معظم الأعمال في البر والبحر كانت تحتاج لمجهود عضلي مما جعل للذكر مكاناً أعلى وأرقى.

١ ـ التنشئة الاجتماعية

من أهم ملامح التنشئة الاجتماعية المشتركة بين الطبقات ذات الصلة بوعي المرأة وأدوارها ما يلي[١١]:

١ ـ احترام الأصغر سناً للأكبر سناً، احترام الإناث للذكور.
٢ ـ إن السلطة كانت مطلقة من جانب رب الأسرة والذي كان يشرك معه الزوجة في بعض الأمور.
٣ ـ إن عملية التنشئة الاجتماعية كانت تكرس تفضيل الذكر على الأنثى باعتباره الأفضل والأرقى.
٤ ـ إن الذكور يُعدون لمواجهة أعباء الحياة المشاركة في العمل وكان الأب غالباً ما ينقل خبراته العملية والمهنية لابنه.
٥ ـ أن البنات كن يُعزلن مبكراً عن اللعب خارج البيت أو مع الذكور.
٦ ـ كانت العلاقات في محيط الجوار تعتمد على التكامل الاجتماعي الذي فرضته محدودية فرص الحياة وندرة السلعة.

٢ ـ المشاركة في قرار الزواج

لم يكن الزواج سهلاً في ذلك الوقت ـ لأن الرجل كان يبحث عن الزوجة ذات الخلق ـ النشيطة، التقية وكانت السعادة في نظر الرجل والمسؤول عن تحديد معاييرها في أن تكون للرجل إمرأة صالحة تعجبه، إذا رآها وإذا غاب عنها أمنها على نفسها وماله[١٢].

٣ ـ جهاز العروس

يرسل العريس جهاز العروس إلى بيت الزوجة عبارة عن الملابس والحلى والدراهم والبساط، وتحمله النساء على رؤوسهن إلى بيت العروس.

ثانياً: تعليم المرأة

بدأ تعليم الفتاة متأخراً ما يقرب من ربع قرن على تعليم الذكر. وكان النظام التعليمي في ظل بيئة اجتماعية متخلفة ـ متخلفاً بدوره في مواده، ومناهجه وأساليبه وأغراضه. وتعليم المرأة الذي بدأ عام ١٩٣٨ كان مختلفاً في مدته ونوعه عن تعليم الذكر، ولعبت النظرة للمرأة دورها في بقاء نسبة الأمية بين البنات مرتفعة. ويذكر الشيخ القناعي في كتابه «تاريخ الكويت» أنه كان هناك بعد

شاسع بين رجال الكويت ونسائها في تلك الحقبة من الزمن.

ويرى الشيخ القناعي، أن السبب في ذلك يعود إلى أسفار الرجال ومخالطة الأجانب، وثانياً لانتشار الجرائد والمجلات الدينية والأدبية والسياسية، وثالثاً لفتح المدرسة المباركية للبنين عام ١٣٢٠هـ بينما لم تفتح مدرسة للبنات إلا في عام ١٣٥٧هـ.

ثالثاً: المرأة والعمل

لقد كانت فرص المرأة في العمل محدودة بسبب المحدودية النسبية لفرص العمل من ناحية وبسبب المتطلبات الفعلية والخبرة في الصيد والتجارة. وقد كانت المرأة تخرج للسوق لقضاء حاجاتها في السوق أو للزيارة متحجبة، فالسفور لم يكن معروفاً في الكويت[١٣]، وكانت التجارة البسيطة وأعمال البيع في الأسواق والتنقل ببعض السلع كالأقمشة بين البيوت كان أكثر الأعمال تكراراً، كما كانت هناك سيدات متخصصات في صباغة الأقمشة الرجالية والنسائية وكانت البدويات تمارس أعمال غزل الصوف ومسحة ودبغ الجلود وكان هناك عدد من السيدات يقمن بعمل الخاطبة وأخريات بعمل الحوافة التي تقوم بخدمة العروس في فترة الزواج الأولى، وتجمع معظم التحليلات التي اهتمت بخروج المرأة الكويتية للعمل إلى أن الدافع الرئيسي لهذا العمل هو الحاجة الاقتصادية ومحدودية موارد الأسرة وغيبة الزوج في عمل بعيد.

رابعاً: النظرة للمرأة في الثقافة الشعبية

في مجتمع تسوده الأمية وتتقدم فيه وسائل الاتصال قبل ظهور النفط في الكويت كان للثقافة الشعبية وبنودها دوراً واضحاً في تشكيل الوعي بالمرأة سواء كان وعي الرجل بها أو وعي المرأة بنفسها، ولم يقتصر دور الثقافة الشعبية على صياغة التصورات العامة فقط، وإنما كانت تحدد معايير عدد من التصرفات والأفعال الاجتماعية. وقد حاولنا جمع عدد من الأمثال الشعبية الشائعة حول المرأة[١٤]:

١ - «إذا بغيت الخبر يشيع عطه لأم بزيع». يضرب في المرأة التي لا تكتم سراً أو أنها بمثابة إذاعة.

٢ - «بنت العوازم رشيدية». يدل على الأصالة والاهتمام بالأصل.

٣ ـ «لى بغيت تضمها اسأل عن أمها». يقال عن حسن اختيار الزوجة.
٤ ـ «اللي عندها خميرة ما تبور». يقال عن المرأة التي يكون عندها مال فيرغبها الرجال حتى ولو كانت قبيحة المنظر.
٥ ـ «مشتهية ومستحية». يضرب في المرأة التي تشتهي أشياء ولكنها تمتنع عن فعلها أو أخذها حياء.
٦ ـ «لو يدري عمير شق ثوبة». يقال للمرأة التي تخون زوجها مع آخر في غيابه.

ومن تحليل عينة من هذه الأمثال تبين أنها عكست البيئة الإنتاجية الاجتماعية بضرورتها وعلاقاتها، وتبين لنا صورة الوعي بالمرأة الكويتية.

١ ـ إن الوعي السائد بها في إجماله قد شكلته الخصائص الإنتاجية والاجتماعية السائدة في فترة ما قبل النفط. كما أن التراث الاجتماعي والديني كان مصدراً أساسياً من المصادر التي شكلت الوعي بالمرأة.
٢ ـ يمكن القول بأن الوعي بالمرأة قد صاغه الذكر بشكل يبقى على سيطرته وسيادته ويحافظ على مكانته المتميزة عن الأنثى.
٣ ـ إنه أوجد تفاوتاً بين فرص المرأة، وبعض مظاهر الوعي النوعي بها بتفاوت الشرائح الطبقية فبنات الأغنياء كانت فرصهن في التعليم والصحة والغذاء أكثر من غيرهن.
٤ ـ إن الوعي بالمرأة خاصة العام والمشترك في هذا الوعي، حدد صورها وأدوارها في الإنجاب والعمل داخل الأسرة وخارجها.
٥ ـ إن السياق العام والمرأة تحديداً كان يعيد انتاج الوعي بالمرأة ليظل في حالة تقليدية وبعضها في مكانة أدنى من الرجل وإنها أقل منه حيلة وتصرفا.
٦ ـ إن الظروف الاقتصادية الخاصة للأسرة الرعوية الزراعية والأسر الفقيرة فرضت اشتغال المرأة خارج المنزل لحاجة الأسرة إلى دخلها وإلى تغيب الرجل في التجارة.
٧ ـ إن وعي المرأة بنفسها كان محدوداً أو تقليدياً وقيل في الأجيال ما صاغه المجتمع.
٨ ـ إن الرجل لم يمانع خروج المرأة للعمل حيث اقتضت مصالح الرجل

ومصالح الأسرة الاقتصادية ذلك.

٩ ـ إن الأعمال التي اشتغلت بها المرأة رغم محدودية هذه الأعمال فرضها نمط الإنتاج، فهناك أعمال لم تكن متاحة للمرأة كالسفر والغوص وهناك أعمال اشتغلت بها كالتجارة وأعمال البيع.

١٠ ـ أشارت بعض المعطيات إلى اشتراك النساء في الحرب كحرب القرين وحرب الجهراء ـ وهذا يعني أن الواقع ربما يفرض نفسه أحياناً فيضطر الرجل والمجتمع عامة لقبوله.

بعد هذا العرض السريع لأهم ملامح التكوين الاجتماعي ــ الاقتصادي للمجتمع الكويتي، وأثر هذه الملامح في تكوين الوعي بالمرأة الكويتية في مرحلة ما قبل النفط، سنحاول في الفقرات التالية عرض دراسة مقارنة لوعي الذكر والأنثى بالمرأة الكويتية في المرحلة ذاتها، وتحليل معطياتها من حيث حقوق وممارسات المرأة على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع.

دراسة مقارنة لوعي الذكر والأنثى بالمرأة في مرحلة ما قبل النفط

أولاً: حقوق وممارسات المرأة على مستوى الأسرة

١ ـ اختيار شريك الحياة: بينت الحالات أن ٨ من ١٠ من الذكور كان اختيارهم لشريكة الحياة من خلال الأسرة والأقارب وحالتين فقط لهم دور في الاختيار.

أما الإناث وعددهن عشرة فجميعهن تم زواجهن من قبل الأسرة أو الخاطبة.

٢ ـ معايير اختيار شريك الحياة: زواج **الذكور** حسب العينة كان من الأقارب لضمان توفر الصفات العائلية والأخلاقية ـ والأربعة الآخرون من خارج الأقارب.

أما **الإناث** فإن أربعاً منهن تزوجن أقاربهن أما الباقيات فإن الأصل ثم الغنى هما المقياس.

٣ ـ تحديد نوع ومقدار الشبكة: الذكور وأسرهم هم الذين يحددون نوع ومقدار الشبكة والإناث لا دور لهن.

٤ ـ تحديد كمية المهر: الذكور وأسرهم هم الذين يحددون المهر.

٥ ـ اشتراك المرأة في القرارات الأسرية بعد الزواج: هناك بعض الأمور المسموح للمرأة المشاركة فيها تتعلق بالمأكل والمشرب وزواج البنات أما باقي الأمور الخاصة بأعمال الذكور فلم يكن للمرأة دور فيها.

٦ ـ **مساعدة الزوج لزوجته على مستوى الأسرة:** أحياناً تكون المشاركة من الزوج في بعض الأعمال البسيطة.

٧ ـ قضاء المرأة لوقت فراغها: لم يكن للمرأة قبل النفط وقت فراغ لأنها تقوم بمهام كثيرة مثل إعداد الطعام وتنظيف المسكن والملابس وحفظ الطعام وإعداد بعض الصناعات المنزلية المحدودة.

ثانياً: حقوق وممارسات المرأة على مستوى المجتمع

ومما تجدر الإشارة إليه، ومن خلال التحليل السابق، نجد أن الوعي العام بالمرأة الكويتية قد طرأت عليه بعض التحولات وبخاصة في فترة تدفق الثروة النفطية وذلك نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على حياة المجتمع الكويتي. ولذا، سنحاول عرض أهم التغيرات في التكوين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الكويتي، ومن ثم التركيز على الوعي العام بالمرأة الكويتية من خلال استقراء عينة من الذكور والإناث حول وعيهم بالمرأة.

أولاً: أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكويتي (في مرحلة ما بعد النفط)

لا شك أن هناك جملةً من التحولات والتغيرات طرأت على الحياة في المجتمع الكويتي برزت نتيجة تدفق الثروة النفطية، وقد شملت هذه التغيرات مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسنحاول رصد أهم هذه التغيرات على النحو التالي:

١ ـ أهم التغيرات في التكوين الاقتصادي والاجتماعي.

يشمل هذا التكوين عناصر البنية الاقتصادية والاجتماعية وهي:

أ ـ البيئة.

ب ـ السكان.

ج ـ النشاط الإنتاجي.
د ـ علاقات الإنتاج والتفسير الاجتماعي للعمل.
هـ ـ الطبقات الاجتماعية.

٢ـ أهم التغيرات في البنية الفوقية.
أ ـ نظام الحكم.
ب ـ العلاقات الخارجية.
جـ ـ التعليم.
د ـ القانون.
هـ ـ الإعلام.

أ ـ البيئة الايكولوجية للكويت

كانت الكويت عبارة عن مدينة صغيرة ثم بعد ظهور النفط تطورت إلى خمس محافظات وأنشئت الطرق السريعة والكباري وأماكن اللعب والترفيه والمطاعم والضواحي الجديدة كالصباحية والفحاحيل والبدوية وأبرق خيطان وغيرها.

ب ـ التحولات في السكان وحجمهم

١ ـ حجم السكان: شهد المجتمع الكويتي نموا واضحا في حجم السكان بالرغم من انخفاض معدل المواليد وقد يقع عدد الكويتيين عند مشارف القرن الواحد والعشرين حوالي مليون نسمة.

٢ ـ تركيبة السكان حسب النوع: من الملاحظ الاتجاه إلى الانخفاض في الذكور مقابل ارتفاع عدد الإناث. ولعل أول ما يثيره ذلك هو أهمية النساء كنصف سكان المجتمع وما يثيره ذلك النقص من آثار اجتماعية خاصة نحو فاعلية المرأة ومشاركتها في العمل وفي ظل ملاحظة زواج الكويتي من غير الكويتية.

٣ ـ تركيبة السكان حسب العمر: يتصف المجتمع الكويتي بأنه مجتمع صغير السن تزيد فيه نسبة السكان أقل من ١٥ عاما ١٤٣,٨ وأما بالنسبة لتوزيع الإناث حسب فئات العمر فقد تبين زيادة نسبة الإناث في فئة العمر أقل من ١٥ عاما[١٥].

٤ ـ الحالة التعليمية: ترتب على التوسع في التعليم بالكويت انخفاض نسبة الأمية

من ٦٧,٨٪ عام ١٩٥٧ لتقل إلى ٣,٦٥٪ فقط عام ٨٠ ويعني ذلك أن التعليم بين الذكور أكثر من بين الإناث بسبب زيادة عدد الإناث وفيما يتعلق بالمؤهلات ذات الدلالة لم نجد عام ١٩٥٧ أنثى واحدة حصلت على مؤهل جامعي مقابل ٥١ ذكراً، بينما ارتفعت نسبتهم عام ٨٠ إلى ١,٨٪.

٥ ـ قوة العمل: كانت قوة العمل من الإناث لإجمالي السكان عام ١٩٥٧ هي ٠,٤٪ ارتفعت إلى ٢,٥٪ عام ١٩٨٠ ويرجع بالمقابل انخفاض قوة العمل من الذكور لإجمالي السكان من ٢١,٣٪ عام ١٩٥٧ إلى ١٦,٦٪ عام ١٩٨٠، ويعود السبب في ذلك إلى استيراد القوى العاملة ودخول الإناث مجال العمل ونمط التنمية السائد إجمالا[١٦].

٦ ـ الحالة العملية: ويعد ذلك من المعلومات ذات الأهمية بالنسبة لفهم علاقات الملكية وعلاقات العمل، ومن ثم الأوضاع الطبقية العامة. وإذا اعتبرنا عام ١٩٥٧ ـ الأساس ـ وأمكن المقارنة في ضوئه ـ فإنه يمكن القول إن التغيرات التي طرأت على علاقات العمل وعلاقات الملكية تمثلت في زيادة نسبة أصحاب الأعمال من ٠,٩٪ لتصل إلى ٢,٣٪ عام ١٩٨٠.

٧ـ النشاط الاقتصادي وفرص العمل: أهم ما يلفت النظر في التغيرات التي طرأت على السكان النشيطة اقتصاديا في المجتمع هو اتجاه نسبة مشاركتهم إلى الانخفاض بسبب زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة، وقد أوضحت البيانات التي قدمتها التعدادات المختلفة تواجد الذكور وتوزعهم على معظم الأعمال فإن النسبة الكبيرة من الإناث ٩٠٪ تتركز في أقسام خدمات المجتمع والخدمات الشخصية. ويلاحظ التالي:

أ ـ إن غالبية السكان ذكورا وإناثا يتركزون في أقسام الخدمات والتجارة مما يعني أن المجتمع خدميا تجاريا استهلاكيا.

ب ـ إن الذكورأكثر تواجدا في النشاطات المختلفة خاصة المالية والإنتاجية على محدوديتها.

ج ـ إن غالبية الإناث يتركزن في الخدمات (التعليم الطبي ـ التمريض).

٨ ـ العمالة الوافدة: إن العمالة الوافدة ظاهرة قديمة نسبيا بالكويت وإن كانت بدأت في الزيادة نسبيا منذ السبعينيات وتدفق الثروة النفطية وبلغت الزيادة

في النصف الأول من السبعينيات حين زادت أسعار النفط وتدفقت الثروة على الكويت وإن العمالة الوافدة من الإناث ارتفعت من ١٦٩٣ عام ١٩٧٥ إلى ٤٨٢٢٩ وهي زيادة أثرت سلبيا وإيجابيا على إناث الكويت حيث أتاحت للمرأة الكويتية العمل في الوظائف ذات المستوى الاجتماعي الاقتصادي الأعلى إيجابا وسلبا من حيث المزاحمة في سوق العمل. وأهم نتائج العمالة الوافدة ما يلي[١٧]:

١ ـ انسحاب المواطنين من المهن خاصة ذات المجهود والعائد المادي القليل والأقل تقييما من الناحية الاجتماعية.

٢ ـ وجود قدر واضح من التجانس النسبي اجتماعيا واقتصاديا بين المواطنين.

٣ ـ مزاحمة المرأة المواطنة في بعض الأعمال.

٤ ـ تقليل مشاركة المرأة المواطنة في تربية الأطفال ونشأتهم.

٥ ـ خفف حدة التناقضات الاجتماعية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.

٦ ـ الزواج من الأجنبيات قلل الفرصة للزواج للمرأة المواطنة.

جـ ـ التغيرات في التكوين الاقتصادي والاجتماعي ونمط الإنتاج السائد (النشاط الإنتاجي)

نجمت هذه التغيرات عن التطورات الكبيرة التي طرأت على عناصر البنية الأساسية للمجتمع الكويتي وهي:

١ ـ النفط

إن اتحاد دول الخليج ومنها الكويت تعتمد في اقتصادياتها اعتمادا رئيسيا على النفط، حيث يعتبر قطاع النفط هو القطاع الرئيسي والقائد لبقية القطاعات الأخرى التي تعمل أساسا لخدمة القطاع النفطي.

٢ـ التجارة

مرت التجارة في دولة الكويت بعدد من التطورات الكبرى نتيجة لتطور المجتمع الكويتي ونتيجة لتبدل معطياته المادية والحياتية، وتعتبر التجارة المصدر الثاني للدخل الوطني بعد النفط مباشرة. وقامت الكويت باستيراد جميع البضائع التي يحتاجها الأهالي في حياتهم. وارتفعت واردات الكويت ارتفاعا سريعا حيث بلغ

ما ينفقه الفرد على الواردات في الكويت أعلى مستوى في العالم.

٣ـ الصناعة

معظم صناعات الكويت من الكم الصغير والتركيز قائم على الصناعات التحويلية. وأهم الصناعات هي الصناعة البترولية والبتروكيماوية التي توجه للتصدير بحكم ضعف ومحدودية السوق المحلي مع الاضطرار للاستعانة بالعمالة الوافدة والخبرات الخارجية الفنية ويعني ذلك أن هذه الصناعات تعتمد على الشريك الأجنبي(١٨).

٤ـ القطاع الزراعي

المساحات الصالحة للزراعة معظمها حيازات خاصة ومزارع حكومية وتتركز في ضواحي العاصمة.

د ـ علاقات الإنتاج والتقسيم الاجتماعي للعمل

ينقسم العمل بالكويت إلى قطاع خاص وقطاع نفطي وقطاع مشترك وقطاع حكومي. وهذا يعني أن هناك ملكية خاصة ورأسمالية، حيث تمتلك الدولة عددا من المشروعات الأساسية كالبنية الأساسية والكهرباء والماء والطرق والمشروعات الأخرى. فضلا عن دخول الدولة في مشروعات أعمال مشتركة مع القطاع الخاص، ومع أن سلطة الدولة هي المالك الأكبر لوسائل الإنتاج، إلا أن هناك مصالح وعلاقات قوية بين الدولة وكبار التجار وأصبحت الدولة هي المصدر الوحيد لتنشيط القطاعات الاقتصادية المحلية وأصبحت السوق استهلاكية. ولقد استمرت بعض القيم التقليدية فيما يتعلق بتوزيع الثروة الوطنية واعتبر الأهالي أن استفادتهم من البترول حق مكتسب لهم يطالبون به وأن الوظيفة هي شكل من أشكال الاستفادة(١٩).

هـ ـ التغيرات في البنية الطبقية

يمكن تقسيم مجتمع ما بعد النفط إلى:

١ـ الطبقة العليا (التجارية) تتكون من عدة شرائح مختلفة على رأسها الأسرة الحاكمة والعائلات التجارية التقليدية ـ والأغنياء الجدد. وهذه الطبقة تتحكم في الإدارة الحكومية بشكل مباشر أو غير مباشر وهي تحتكر القرار السياسي

وهذه الفئة لا تشكل مجموعة متجانسة ولكنهم متحدون في المصالح.

٢- الطبقة الوسطى وهي أحدث الفئات من حيث النشأة وإن توسعها المستمر قد جعلها أكبر الفئات حجما وأكثر الفئات تأثيرا من الزيادة غير الطبيعية في السكان لأنها تشمل الكويتيين وغير الكويتيين ويمكن تقسيمها حسب الدخل إلى:

المجموعة الأولى: وتشمل الإداريين في الوظائف القيادية ومدراء الشركات التجارية والمالية مدراء الإدارات والوكلاء ومساعديهم والخبراء والمستشارين ويمثل دخلهم أعلى فئات الطبقة المتوسطة بالإضافة إلى قيامهم بأعمال تجارية.

المجموعة الثانية: وتشمل متوسطي الدخل وصغار الموظفين في القطاع العام والمشترك[٢٠].

- أهم التغيرات في بعض مكونات البناء الفوقي

أ - تطور أنظمة الحكم: ظلت المشيخة تتناوب بين الأبناء والإخوة إلى أن وصلت إلى الشيخ أحمد الجابر رائد النهضة الحديثة وواضع حجر الأساس للدولة المعاصرة ومع استقلال الكويت انتخب المجلس التشريعي المكون من عشرين عضوا وأضيف إليهم مجلس الوزراء المكون من ١٤ وزيرا ووضع دستور الدولة ثم تم حله في تشرين ١٩٦٢[٢١].

ب - التغير في التعليم: مع أول شحنة صدرت من النفط بدأ التغير في التعليم تغيرا جادا وتنقسم مراحل التعليم إلى: ١- مرحلة رياض الأطفال. ٢- المرحلة الابتدائية. ٣- المرحلة المتوسطة. ٤- التعليم الثانوي. ٥- المرحلة الجامعية. ثم التعليم الفني الذي بدأ عام ١٩٤٥ بافتتاح الكلية الصناعية. إضافة إلى ظهور نظام البعثات الدراسية خارج الكويت.

خلاصة هذا الفصل

١ - الملامح الأساسية البارزة في مجتمع ما قبل تدفق الثروة النفطية ارتبطت بسيطرة التجار والاندماج في السوق الرأسمالي العالمي، وبالتالي تطور النمط الإنتاجي إلى المزيد من الاعتماد على الريع والسوق الرأسمالي العالمي سواء تصدير النفط أو استيراد السلع الأساسية.

٢ - حدث تنوع نسبي في النشاط الاقتصادي فبعد أن كان يعتمد على التجارة

وحدها تقريبا في مرحلة ما قبل النفط أصبح يعتمد على التجارة والخدمات العامة والشخصية وعدد من المشروعات الصناعية التي يصل في أغلبها إلى أقل من عشرة عمال.

٣ ـ إن التغير في النشاط الاقتصادي الحديث تترتب عليه محاصرة كثير من الأنشطة التقليدية التي لم يقدر لها التطور.

٤ ـ إن العلاقات الإنتاجية الريعية التجارية حافظت على كثير من الملامح والخصائص للعلاقات الاجتماعية العائلية والقبلية.

٥ ـ إن البنية الطبقية شهدت تغيرات بارزة تمثلت في:

أ ـ قوة وسيطرة سلطة الدولة وأجهزتها وبعد أن كانت هذه السلطة تعتمد في المجتمع القديم على التجار، أصبح التجار هم الذين يعتمدون عليها.

ب ـ حدوث ما يشبه الحراك الهابط نسبيا للتجار، مقارنة بسلطتهم في مجتمع ما قبل النفط.

٦ ـ تطور نظام التعليم وتنوع بشكل طفري أثر في كثير من خصائص السكان والقوى العاملة وسوف ينعكس هذا على أوضاع المرأة.

٧ ـ أصبح هناك نظام إعلامي (تلفزيون ـ اذاعة ـ سينما...) مما أسهم بدور واضح في تشكيل الوعي الاجتماعي العام للمواطنين الكويتيين.

ثانيا: ملامح الوعي الاجتماعي بالمرأة الكويتية في مرحلة ما بعد النفط

بعد إعطاء صورة واضحة عن أهم التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكويتي في مرحلة ما بعد النفط، وأثرها في البنية التحتية والبنية الفوقية لهذا المجتمع، سنتناول بالوصف والتحليل لأهم ملامح الوعي الاجتماعي بالمرأة الكويتية سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع، بالاستناد إلى نتائج بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال، والدراسة التي قمنا بإجراءها على عينة الدراسة.

ومن المفيد قبل عرض أهم ملامح الوعي الاجتماعي بالمرأة الكويتية المعاصرة في فترة ما بعد النفط يجدر بنا التذكير بأهم الاستنتاجات العامة حول التغيير الذي

طرأ على الوجود الاجتماعي للمرأة الكويتية وهي على النحو التالي:

١ ـ حدث تغيير ملحوظ في تعليم المرأة، تدلل عليه مؤشرات انخفاض نسبة أهميتها التي تناقصت من ٨٤,٢٪ عام ١٩٥٧ لتصل إلى ٤٩,٦٪ عام ١٩٨٠. أو من خلال مؤشرات إتمام المراحل التعليمية والتي يتبين أن من أتممن المرحلة الثانوية الجامعية وما فوقها قد ارتفعت من ١,٪ عام ١٩٥٧ لتصل إلى ٩,٥٪ عام ١٩٨٠.

٢ ـ حدث تغيير ملحوظ أيضا في فرص عمل المرأة، إذ تبين أن النسبة الغالبية من النساء يعملن بأجر نقدي لدى الغير حوالى ٦٨,٨٪ من إجمالي العاملات عام ١٩٨٣ مقابل ٨٧,٨٪ للرجال من نفس العام وأن غالبية الإناث يعملن في قطاع الخدمات ٩٠,٩٪ عام ١٩٨٠ مقابل ٧٠,٢٪ فقط للرجال وأن النساء يتركزن في قطاع الخدمات العلمية والتعليمية[٢٢].

٣ ـ بعد أن كانت الأسرة والثقافة السائدة في المجتمع هي المصادر الرئيسية للتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي ـ فإن مصادر ومؤسسات جديدة دخلت طرفا بارزا واضحا ـ من حيث دورها في تنشئة المرأة وضبطها ومنها التعليم الحكومي والإعلام.

أولا: الوعي الأسري في المرأة

التغير في أنماط الزواج: الزواج نظام اجتماعي يقوم على معيارين: الأول الشرعية، ويقصد بها الإيجاب والقبول من الطرفين في حضور شهود، والثاني نسبة الاستمرار في العلاقة الزوجية حيث تبدأ العلاقة بعد الإشهار. ويمكن لنا الخروج بالمؤشرات التالية حول الزواج:

١ ـ إن هناك اتجاها لانخفاض نسبة المتزوجين من الكويتيين بالنسبة إلى جملة السكان في سن الزواج (١٥ سنة) فأكثر حيث كانت النسبة ٦١,٢٪ عام ١٩٧٧ وأصبحت ٥٩,٣٪ عام ١٩٨٦، وهذا يعني تزايد العزوف عن الزواج.

٢ ـ ظهور تأخر سن الزواج ويعلل ذلك بالتأثر بالمتغيرات الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع، والإقبال على التعليم والعمل للمرأة.

٣ـ ندرة ظاهرة تعدد الزوجات واقتصارها على ذوي التعليم الأدنى ففي تعداد

١٩٨٥ كانت نسبة من لديهم زوجة واحدة ٩٠,٥٪.

٤ - تشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض معدل المواليد الخاص لكل ألف من السكان.

٥ - حول سن الزواج لكل من الرجل والمرأة تدل البيانات والبحوث على أن اتجاه السن نحو الارتفاع، فالذكور (٢٠-٢٤) لم يسبق لهم الزواج كانت نسبتهم في تعداد ١٩٦٥ (٦٦,٧٪) وأصبحت عام ١٩٨٠ (٧١,٨)٪ وفي الفئة العمرية (٢٥-٣٩) سنة كانت النسبة ٢٧,٨٪، أصبحت ٣٩٪ خلال الفترة المذكورة. أما عن الزواج من غيرالكويتيين والكويتيات فتدل البيانات على أن الظاهرة متذبذبة حيث كانت نسبة الزوجات غير الكويتيات للكويتية عام ١٩٦٧م (٢٨٪) «١٩٧٥» أي أنها ظاهرة غير ثابتة وترتبط بالأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية.

ومن أسبابها الانفتاح على العالم الغربي وعمل المرأة وارتفاع مستوى المعيشة لدى الكويتية، وتثار بعض السلبيات حول هذا الزواج مثل معدلات الطلاق بين الأزواج من غير المواطنين وهوية الأبناء وقوة الانتماء[٢٣].

ثانيا: الوعي بالمرأة على مستوى المجتمع المحلي

يمكن استطلاع أهم ملامح الوعي المتغير بالمرأة الكويتية على مستوى المجتمع المحلي من خلال عدد من العناصر الأساسية وتتمثل المجموعة الأولى في حجم الفرص الحقيقية المعطاة للمرأة على مستوى التعليم والعمل والمشاركة، وتتمثل الثانية في مصادر تشكيل الوعي بالمرأة ويقلب نمط التعليم ومقرراته ومضمونها. وأيضا الإعلام والآداب، وتتمثل الثالثة في مجموعة الضوابط المنظورة لحركة المرأة والوعي بها، والتي يأتي القانون في مقدمتها. وتتمثل الرابعة في ممارسة النساء أنفسهن سواء من خلال ما هو متاح من فرص أو ما تحاول أن تتيحه هي لنفسها من فرص أو التي أنشأتها لتنظيم بعض جوانب مشاركتها كالجمعيات النسائية.

المشاركة السياسية للمرأة

إن قوانين العمل تمنع اشتغال المرأة ليلا وبالأعمال الخطرة مع أن الدساتير تنص على حمايتها كأم وزوجة إلا أن هذه القوانين لم تهتم بفرصها في العمل وفي

المشاركة السياسية وحتى لو افترضنا وأقرت القوانين هذا فإن التطبيق العملي ينأى عن هذا[٢٤]. ومما هو جدير بالذكر أن هناك عددا من الدراسات والمقالات حاولت تفسير حرمان المرأة من ممارسة حقوقها السياسية وأمكن في ضوء هذه الدراسات والكتابات استنتاج عدد من الاستخلاصات:

١ ـ بينت بعض الدراسات أن بعض القوانين والواقع الفعلي يمنعان المرأة من ممارسة بعض الحقوق، ومنها الحقوق السياسية بسبب سطوة بعض التقاليد والعادات وسيطرة الرجل على المجتمع الكويتي.

٢ ـ أظهرت بعض الدراسات أن المتغيرات التي طرأت على أوضاع المرأة عموما تغيرات كمية وشكلية ولم تمس جوهر وضع المرأة وعلاقاتها سواء على مستوى الأسرة أو مستوى المجتمع[٢٥].

٣ ـ مع أن هناك دراسات أكدت أن المرأة نفسها لا ترغب في المشاركة السياسية[٢٦].

ويمكن القول أنه بناء على التحديدات السابقة سواء المتعلقة بأوضاع الوجود الاجتماعي من خلال الملكية والعمل والتعليم أو النتيجة لأساليب تشكيل وعيها غير التعليم والإعلام وأساليب التنشئة الاجتماعية. إن المرأة الكويتية أقامت لنفسها حدودا داخلية حددت مستويات مشاركتها وحركتها مع أن ذلك يساهم في محاصرة الوعي بقدراتها، إلا أنه نتيجة للسنوات الطويلة التي عانت فيها المرأة من الاضطهاد الاقتصادي والاضطهاد من الرجل بما صنعه حول نفسه وحول المرأة من تصورات حاولت المرأة أن تقدمها لمجتمعها بلا مقدمات ومداعسات تكون هي فيه الخاسرة.

ويمكننا أن نوجز النتائج على النحو التالي:

أولا: فيما يتعلق بما طرأ على الوجود الاجتماعي للمرأة من تغيرات لوحظ ما يلي:

١ـ طرأ تحسن كمي ملحوظ في تعليم المرأة الكويتية سواء من حيث فرصها التعليمية ـ والتغير الملموس في حالتها التعليمية فقد انخفضت نسبة الأمية مقارنة بمرحلة ما قبل تدفق الثروة النفطية ـ وكما حدث تنوع نسبي في إنهائها للمراحل التعليمية.

٢ـ إن مضمون العملية التعليمية في معظم المراحل التعليمية وبخاصة المقررات

ذات الصلة بالرؤية والوعي أتت منحازة للرجل ومؤثرة في الوعي بالمرأة حيث عمقت ما هو شائع من أفكار وتصورات حول المرأة أكدت دور الرجل وتميزه.

٣- إنه رغم هذه الظواهر وفي حالة وضعنا في الاعتبار أسبقية تعلم الذكر على الأنثى وبالتالي حصول الرجل على مواقع أفضل في الأعمال التي يعمل بها الذكور والإناث، وبالرغم من هذا فإن ما طرأ على تعليم المرأة من تغيرات كمية فإنه من المحتمل أن تؤثر مستقبلا حال تراكمها على وضعية المرأة في مجال التعليم فإنه من المحتمل أن تؤثر مستقبلا على مجال العمل والتعليم.

ثانيا: طرأ تغير كمي على فرص المرأة الكويتية في العمل مقارنة بما كان عليه الحال قبل تدفق الثروة النفطية، لكنه لوحظ الأمور التالية:

١- تركز عمل المرأة في مجال الخدمات.

٢- إن فرص النساء بسبب تأخر تعليمهن في شغل الوظائف القيادية كانت محدودة.

٣- إن المضمون الاجتماعي لعملية العمل يشهد على:

أ ـ بيروقراطية العلاقات.

ب ـ شكلية العمل في بعض الأحيان.

جـ ـ إن موقع المرأة من العلاقات الاجتماعية يدل على وقوعها في مواضع أدنى من الذكور إجمالا.

٤- طرأت بالفعل تغيرات واضحة على مؤسسات تنشئة المرأة وتنشئة المواطن الكويتي عموما وأيضا في مؤسسات تشكيل الوعي فقد تراجع دور الأسرة في التنشئة ودخلت المربية الأجنبية، وتقدم دور التعليم والإعلام وغيرهما من وسائط التعبير.

٥- إن التشريعات التي تعاملت مع المرأة وحافظت عليها في ـ الإجمال ـ كأنثى وكأم أكثر منها مواطنة ويتجمع هذا من تحليل قوانين الأحوال الشخصية وقوانين المشاركة السياسية.

٦- إن تفسير التغير الكمي الجزئي في الوعي بالمرأة، يرجع بالدرجة الأساسية إلى عدم حدوث تغير كيفي في أنماط الإنتاج في المجتمع الكويتي.

ثالثا ـ دراسة مقارنة لوعي الذكر والأنثى بالمرأة في مرحلة ما بعد تدفق الثروة النفطية

تظهر بيانات هذه الدراسة حصول قدر من التغيير في وعي الرجل بالمرأة ووعي المرأة بنفسها في بعض المواقف، وفي الوقت نفسه يتبين عدم حدوث تغير ملموس في مواقف أخرى.

أولا: بشأن الوعي بالمرأة على مستوى الأسرة، يتبين في حدود نتائج العينة وبعض المعلومات التي أدلى بها الاختياريون ما يلي:

١ـ أن هناك فرصا أتيحت للذكر أكثر من الأنثى في اختيار شريك الحياة مع ملاحظة أن الأنثى الأكثر تعليما والعاملة أتاح لها المجتمع قدرا من التصرف والاختيار.

٢ـ ظهرت معايير وأسس جديدة للاختيار للزواج، منها التعليم وخاصة التعليم الجامعي والثقافة، ويرجع هذا إلى التغيرات الواضحة التي حدثت في التعليم على مستوى الدولة.

٣ـ برزت ظواهر جديدة في الزواج هي الزواج من أجنبي أو أجنبية فبعد أن كانت محدودة قبل تدفق الثروة النفطية أصبحت أكثر عددا وأكثر تنوعا وإن كانت هذه الظاهرة ظهرت أكثر وضوحا لدى الذكور من الإناث.

٤ـ بعد الاتجاه الشائع في المجتمع وفي العينة بشأن الاختلاط والاختلاط المشروط الذي ترعاه رقابة الأسرة وضبطها وإذا كانت النظرة إلى اختلاط المرأة قد تغير نسبيا فهو اختلاط فرضته ظروف الدراسة في الجامعة وفي العمل.

٥ـ يشيع في المجتمع الكويتي رفض سفر الأنثى بمفردها لخارج البلاد والذين سمحوا بذلك كان للضرورة القصوى ولحالات محددة كالتعليم وزيارة الأقارب.

٦ـ طرأ تغيير طفيف على المفاضلة بين الذكر والأنثى لصالح الأنثى بسبب التعليم ومع هذا فالاتجاه الشائع في العينة وفي المجتمع هو تفضيل الذكر على الأنثى في الفرص المتاحة وفي الثروة وفي السفر.

٧ـ الاتجاه الشائع في تعدد الزوجات هو انخفاضه نسبيا وأن يكون مشروطا

ومحددا وتبين أن الذكور لا يزالوا يتمسكون بالتعدد وحدث نفس الشيء بالنسبة للطلاق أيضا.

٨- بينت النتائج عدم متابعة الإناث لقوانين الأحوال الشخصية وعدم معرفتهن بها بنسبة أكبر من الذكور وفي الوقت الذي رأى فيه الذكور الذين يعرفون القوانين أن القوانين جيدة وعادلة.

ثانيا: الوعي بالمرأة على مستوى المجتمع

١- وافق جميع أفراد العينة على تعليم المرأة، وإن كان قد ظهر اختيار تعليم المرأة هو التعليم في الكليات النظرية في حين كان الموقف من تعليم الذكر أكثر تنوعا بشأن تعليم الإناث.

٢- وافق معظم أفراد العينة ذكورا وإناثا على عمل المرأة، وإن حدث فرق فبسبب النوع، وكان الرجال إجمالا أكثر ميلا لاشتغال المرأة بأعمال بعينها لا تتعارض مع أدوارها العائلية.

٣- رغم وجود تباين بين إجابات الذكور والإناث حول حضور المرأة للدورات التدريبية وتقييمها وفرصها في الترقي، وشغلها للمناصب القيادية فقد ظهر أن الذكور أكثر محافظة وتحيزا ضد المرأة من الرجال وأظهروا عدم قدرة المرأة على تحسين الخبرة والعقلانية في العمل.

٤- وافق أغلبية الرجال على مشاركة المرأة على مستوى المجتمع وإن كانت موافقة مشروطة.

٥- وافق أغلبية الرجال على مشاركة المرأة في التصويت في الانتخابات والنسبة الأقل وافقت على ترشيحها في الانتخابات السياسية.

٦- وأيدت نسبة واضحة من الرجال قصور الجمعيات النسائية عن أدوارها أما الإناث فقد تفاوت مشاركتهن من بعد لآخر.

٧- تبين في معظم مواقف رفض مشاركة المرأة فوق الرجال من تأثير تلك المشاركة على أدوار المرأة على مستوى الأسرة. وبينت مجموعة أخرى أن النساء أقل قدرة على المشاركة من الرجال.

الخاتمة

النتائج العامة ومناقشتها

أولا: أهم النتائج العامة

توصلت الدراسة إلى النتائج الهامة التالية:

أ ـ أهم خصائص التكوين الاقتصادي الاجتماعي بالمجتمع الكويتي قبل تدفق الثروة النفطية وبعدها.

وفي ضوء نتائج فحص المعطيات المتاحة حول مرحلة ما قبل تدفق الثروة النفطية يمكن القول بأن النمط الإنتاجي الذي كان أكثر تأثيرا في التكوين ككل هو النمط التجاري الريعي الشايع، وشواهد هذا الاستخلاص كما يلي:

١ـ أن النشاط الاقتصادي الغالب كان نشاط التجارة ـ وحتى نشاط الغوص كان محكوما بالتجارة ـ وتذهب التقديرات السكانية إلى ما يقرب من ثلثي السكان النشطين اقتصاديا، كانوا يعملون بالتجارة.

٢ـ أن الحكومة نفسها أدركت أهمية هذا النشاط التجاري فتدخلت لتنظيمه تحسبا للحصول على نسبة من الفائض على حساب عمل الخدمات وتجارة التجزئة.

٣ـ أن صناعة السفن رغم محدوديتها النسبية وارتباطها بالتجارة، وكان صاحب السفينة لا يعمل عليها مباشرة وإنما يعطيها للآخرين (النوخذة) مقابل سلف، وتنظيم عملية الغوص مقابل ريع يتفق عليه.

٤ـ كانت علاقات التملك تتركز في فئة قليلة من التجار الذي يملكون السفن التي كانت تستخدم في الغوص وثقل البضائع.

٥ـ بالرغم من أن العمل في الغوص يبدو عملا جماعيا إلا أنه كان يوجد تقسيم للعمل حسب المهارة والعمل.

٦ـ وبدليل أن تغليب النمط التجاري حتى على عمليات الصيد سيطرة الطواشين وهم التجار والوسطاء في البيع والشراء على ملكية عدد من سفن الغوص حتى تحول بعض النوخذة وبنسبة كبيرة نسبيا إلى إجراء لدى الطواشين.

٧ـ أن التجار غالبا ما كانوا يكبلون العمال بالديون ضمانا لاستمرارهم بالعمل.

٨- أن التجار كانوا الأكثر تأثيرا في السلطة السياسية بسبب الاعتماد عليهم في تموين ميزانيتها.

٩- أن التدخل الأوروبي تمثل في سيطرة بريطانيا وأنظمتها للنشاط التجاري من خلال سيطرتها على موانىء التجارة وحركة هذه التجارة ونوعيتها وأسعارها.

١٠- أن سيطرة التجار على النشاط الاقتصادي أنتجت ظواهر هامة في مقدمتها الإبقاء على أوضاع الإنتاج عامة والحرف وأدوات العمل وعلاقاته كما هي دون تغيير.

١١- ومن الناحية الثقافية ترتب على النشاط والاتصال التجاري خاصة بالهند وإيران والعراق ظهور ملامح قيمة ذات صلة بالتجارة والربح والفردية والتكسب، فكانت المصالح الاقتصادية أحيانا تقود تصرفات الأفراد والعائلات عن تفكيرهما في الحصول على المال ومن أبرزها السماح للمرأة في بعض الشرائح بالعمل خارج البيت ما دامت المصلحة المالية تتطلب ذلك. لقد ساعدت التغيرات التي حدثت والمعطيات المتاحة سواء من الدراسات التاريخية أو الاقتصادية أو الاجتماعية في الوصول إلى الاستخلاص التالي:

إن النمط الإنتاجي المسيطر بعد تدفق الثروة النفطية ظل كما هو نمطا تجاريا ريعيا تقوده سلطة الدولة المتحالفة مع كبار التجار وهي نمط يعتمد على العمل المأجور من المواطنين والمهاجرين العرب وغير العرب الذين يعملون في الأنشطة المختلفة التجارية والخدمية المساعدة.

وخلاصة ما سبق إنه لم تحدث تغييرات جوهرية في النمط الإنتاجي الذي كان سائدا قبل تدفق الثروة النفطية وما حدث كان تدعيما وتوسعا لهذا النمط فأصبح أكثر سيطرة من ذي قبل وأصبح المجتمع مجتمع الخدمات والاستهلاك وكان لمثل هذا التغير تأثيره على أوضاع المرأة الكويتية والوعي بها، وجعله أيضا وعيا في نطاق الخدمات والاستهلاك فيحدد بها وتكون مطالبة نحو مزيد من الخدمات والاستهلاك للمرأة.

ب - أهم ملامح الوعي الاجتماعي العام بالمرأة الكويتية خلال الحقبتين أو المرحلتين السابقة واللاحقة لظهور النفط.

فيما يتعلق بملامح الوعي بالمرأة ومصادر تشكيل هذا الوعي وإسهامه في مرحلة ما قبل تدفق الثروة النفطية يمكننا رصد الملامح التالية:

١- تمثل الوعي العام بالمرأة في بعده النوعي ـ أي كونها أنثى وليست مواطنا ويقصد بذلك أن التركيز كان على خصائص المرأة التي تظهر كونها أنثى وأمًا وزوجة ـ وأن قدراتها محدودة في الإجمال وأنها أقل قدرة ومكانة وقيمة من الذكر. وشواهد ذلك:

أ ـ تفضيل الذكر على الأنثى. وتفضيل إنجاب الذكر على الأنثى.

ب ـ إعطاء الأولوية للذكر في العمل والتعليم باستثناء بعض الأعمال الدنيا وللضرورة في الطبقات الدنيا.

جـ ـ إن قرارات الزواج وإجراءاته كانت تعطي للذكر فرصا أكبر من تلك التي كانت تعطى للمرأة.

د ـ إن تربية البنت كانت تركز على تعليمها دورها المستقبلي كزوجة وأم في حين أن تربية الولد كانت تركز على رجولته وعلى خروجه للعمل.

٢- أسهمت القيم التي ترتبت على سيادة النشاط التجاري في التصريح للمرأة المحتاجة بالعمل خارج نطاق الأسرة وذلك كان يتم لصالح القادرين ماديا.

٣- إن الوعي بالدور الاقتصادي للمرأة اختلف باختلاف الأوضاع الطبقية لأسرتها.

٤- خضعت أسس الزواج واختيار شريكة الحياة للأوضاع الطبقية للزوج والزوجة. أما بالنسبة لملامح الوعي الاجتماعي العام بالمرأة في مرحلة تدفق الثروة النفطية فقد توصلت إلى الاستنتاج التالي: إن الوعي بالمرأة لم يطرأ عليه تغيير كيفي جوهري وإن كان قد طرأ عليه تغيير جزئي نفسي اجتماعي في حدود التعاطف والمشاعر والاتجاهات العامة وليس في مجمل الممارسات بجانب التغيير الجزئي في حقوق المرأة في التعليم والعمل وهو تغيير أتى مشروطا بمصالح الرجل.

ثانيا: مناقشة نتائج البحث

تبين أن هناك متغيرات وسيطة لعبت دورا في العلاقة بين وجود المرأة ووعيها بنفسها أو وعي الرجل بها، ووعي المجتمع بصفة عامة وقد تبين أن انقسام المجتمع

إلى ذكور وإناث وتأثر كل منهما بالتطور الاقتصادي والاجتماعي ظهر أكثر تأثيرا في وعي المرأة من التباين الطبقي لأوضاع النساء بسبب:

١- سطوة الرجل وتشكيله لمصادر الوعي بالمرأة وهذه السيطرة ارتبطت بتخلف الإنتاج ونمط الإنتاج تجاري تابع.

٢- إن إشباع الاحتياجات المادية للمرأة بجانب تشكيل وعيها جعل التباينات بين النساء محدودة بالإضافة إلى اتساع طبقة النساء الوسطى التي يتميز وعيها بأنه مزيج من القيم والتصورات التقليدية والجدية.

٣- تدعم بعض الدراسات هذه النتائج مثل دراسات فهد الثاقب والجرداوي، فقد بينت دراسة فهد الثاقب أن الموقف من الاختلاط والعمل والتعليم للمرأة اختلف باختلاف الحالة التعليمية للجنسية وتوصل من دراسته إلى أن مكانة المرأة ثانوية بالنسبة للرجل سواء داخل البيت وخارجه.

وأما دراسة الجرداوي فقد بينت ارتباط وعي المرأة بالعمل والتعليم بمستواها التعليمي (ثانوي ـ جامعي) وبمجالات العمل.

مقترحات وتوصيات

تتلخص أهم المقترحات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة:

١- ضرورة إتاحة فرصة أكبر لمشاركة المرأة الكويتية للسياسة وفي الجمعيات والروابط.

٢- إن عمل المرأة الكويتية أن تعيد تطوير الجمعيات والمؤسسات التي أقامتها كالجمعيات النسائية لتؤكد جدارتها أمام المجتمع.

٣- إن الكثير من التصرفات المتناقضة للمرأة تجعل المجتمع يتردد في إتاحة فرص مشاركتها.

٤- إن قضايا المرأة الكويتية بحاجة إلى دراسات تقوم بها النساء، فدراسات الرجال غالبا تتأثر بخلفية الرجل التعليمية والطبقية ولعل أهم الأمور التي تتطلب الدراسة هي:

أ ـ معوقات مشاركة المرأة سياسيا سواء كانت هذه المعوقات قانونية أو ثقافية.

ب - الوعي القانوني للمرأة.

ج - تقييم دور المرأة في التنشئة من منظور تشكيل الوعي بالمرأة، فالمرأة المتعلمة لا تزال تسهم بنصيب في تشكيل وعي المرأة (البيت) تشكيلا يعمق التمايزات بين الرجل والمرأة.

الهوامش والمراجع

(١) - Tom Compell: Seven Theories of Society. Clarendon Press oxford 1981 PP 229-239.

(٢) سمير نعيم أحمد: **النظرية في علم الاجتماع**، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩، ص ١٧٦-١٧٨.

(٣) رايت ميلز: **الخيال العلمي الاجتماعي**، ترجمة: عبدالباسط عبد المعطي، وعادل الهواري، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧، ص٢٦٣-٢٦٦.

(٤) ف. افومنيا: **الوعي الاجتماعي وقوانين تطوره**، ترجمة: فؤاد المرعي، حلب: منشورات دار الفجر، ص٢٤-٢٥-٤٦.

(٥) - A. Giddens Central Problems in Social Theory. California University Press 1982 PP. 165-168.

(٦) محمد الرميحي: **قضايا التغير السياسي والاجتماعي في البحرين**، الكويت: مؤسسة الوحدة، ١٩٧٦، ص١٠.

(٧) عبد الباسط عبد المعطي: «في الوعي الزائف بالمرأة الخليجية»، **المؤتمر الإقليمي الثامن للمرأة في الخليج والجزيرة العربية**، الكويت: ١٩٨١.

(٨) عادل عبد السلام: «بلدان الخليج دراسة ديموجرافية»، **ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي ــ البحرين (١٢ــ١٨) فبراير**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٤، ص١٧-٦٣.

(٩) أحمد مصطفى أبو حاكمة: **تاريخ الكويت**، الجزء الثاني، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٣، ص٢٢٣-٢٢٥.

(١٠) يوسف يعقوب الحجي: **صناعة السفن الشراعية في الكويت**، قطر: مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربي، ١٩٨٨، ص٢٠-٢٥.

(١١) نورة الفلاح: «الكويت، محاولة لفهم البناء الاجتماعي»، **ندوة الإطار الفكري العربي**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١، ص٤٢.

(١٢) عبد الله النوري: **حكايات في الكويت**، الكويت: ١٩٦٩، ص٥٧.

(١٣) يوسف بن عيسى القناعي: **صفحات من تاريخ الكويت**، الطبعة الرابعة، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٨، ص٨٠.

(١٤) فوزية الحجي: «مصادر كويتية من الأمثال الشعبية الكويتية»، **مجلة المزارع**، الكويت: ص٥٤-٥٥.
كذلك: عبد الله النوري: **الأمثال الدارجة في الكويت**، جـ١، جـ٢، بيروت: مطبعة قلفاط.
(١٥) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، سنوات التعداد المختلفة، جداول أساسية الكويت.
(١٦) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت، ١٩٨٠.
(١٧) نادر فرجاني: **العمالة الأجنبية في الخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
(١٨) عبد العاطي محمد أحمد: **قضايا التنمية في الكويت**، مركز الدراسات السياسية والاشتراكية، ١٩٧٨، ص٥١-٥٧.
(١٩) عبد الإله أبو عياش: «التطور الصناعي في الكويت»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد السابع، تموز/ ١٩٧٦، ص٢٠٩.
(٢٠) محمد الرميحي: **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي**، الكويت: مطار دار السياسة، ١٩٧٧، ص١٢.
(٢١) عامر الكبيسي: «النظرة الأيكلوجية لنشأة وتطور النظام الإداري في الكويت»، **مجلة الخليج العربي**، المجد التاسع عشر، العدد (٢)، ١٩٧٨، ص٨٧.
(٢٢) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المرأة الكويتية بالأرقام، ديسمبر ١٩٨٥، ص٢٥-٢٧.
(٢٣) محمد الرميحي: «حديث الشهر خطاب مفتوح إلى النساء العربيات»، **مجلة العربي**، العدد ٣٠١، اغسطس، ١٩٨٥، ص١٦٨.
(٢٤) حديث الشهر، ص١٦٨.
(٢٥) عبد الله النفيسي: **واقع المرأة في الجزيرة والخليج العربي، منظمة المرأة البحرينية**، البحرين: ١٩٨٣، ص٥٤-٥٥.
(٢٦) محمد جواد رضا: **معركة الاختلاط في الكويت**، الكويت: دار الربيعان للنشر، ١٩٨٣، ص٢١-٢٤.

* * *

الفولكلور والعلوم الإنسانية

حصة الرفاعي